

بلغت أقل من 7%

تدني مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي

عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حديثة عن عجز الإصلاحات الحكومية حتى نهاية العام 2013م من حشد ودعم الموارد المالية غير النفطية وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)، خاصة في ظل تواضع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت حوالي 7.3% كمتوسط سنوي للفترة 2001-2013م وانخفاضها إلى 6.5% خلال الفترة 2006-2010م، وهي نسب تقل كثيراً عن النسب المحققة في الدول النامية والأقل نمواً، والتي تتراوح بين 15% و21% من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى كبر حجم التهرب الضريبي وجمود النظام الضريبي، أخذاً في الاعتبار أن الإيرادات الضريبية تنسم عادة بالاستمرارية والاستقرار النسبي، وفي الوقت نفسه تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق أهداف مالية واقتصادية.

وأكدت الدراسة الصادرة عن المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات ومنظمة فريديش والموسومة بعنوان "الإيرادات الضريبية والجمركية مرتكز أساسي لزيادة الإيرادات" للدكتور طه الفصيل، أن أداء الإيرادات غير النفطية ما يزال ضعيفاً (فقط 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011م مقارنة بـ 15% من للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 17% للدول الأفريقية جنوب الصحراء منخفضة الدخل) مما يؤكد مستوى الاعتماد على إيرادات النفط الغاز كما تنسم ثقافة الالتزام الضريبي بأنها منخفضة في اليمن، خاصة وأنها مصحوبة بضعف كل من الإطار القانوني والكوادر البشرية المؤهلة، وأداء الإدارة الضريبية، وفقاً لتقارير المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، وتقارير الجهات الحكومية الرسمية ذات العلاقة.

فشل

وقالت: لم تتمكن السياسة المالية خلال العقد الماضي من حشد ودعم الموارد المالية غير النفطية ممثلة بصورة أساسية في الإيرادات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)، والتي بدأت أهميتها النسبية في إجمالي الإيرادات العامة في التراجع من (29.6%) عام 2004 إلى (25.6%) وحوالي (18.4%) فقط في العامين التاليين (2005-2006). وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلى 22.1% عام 2007 إلا أنها تراجعت مرة أخرى إلى 18.3% وبصورة عامة شكلت



الإيرادات الضريبية حوالي 23.9% من إجمالي الإيرادات العامة كمتوسط سنوي للفترة 2010-2012م، وأقل من سبعة بالمائة (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال الفترة نفسها، توزعت هذه النسبة بالتساوي بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وهذا يبين أن الإيرادات الضريبية عجزت عن تغطية النفقات الجارية خلال الفترة 2010-2012م، بحيث بلغت نسبة التغطية 28.2% في المتوسط سنوي خلال هذه الفترة، لتتخلف هذه النسبة إلى 22% فقط بالنسبة لإجمال النفقات العامة (صافي الإقراض).

تحديات

وطبقاً للدكتور الفصيل فإن تقييم مؤشرات أداء الإنفاق العام والمسألة المالية للبنك الدولي لقياس أداء مهام وظائف إدارة المالية العامة في اليمن بين أن فعالية تحصيل مدفوعات الضرائب تشكل إحدى التحديات الكبرى في إدارة المالية العامة لليمن حيث حصلت اليمن على الدرجة ب في المؤشرين رقم 13 و 14 المتعلقين بشفافية التزامات ومسؤوليات دافعي الضرائب وفعالية التدابير اللازمة لتسجيل دافعي الضرائب والربط الضريبي، وعلى درجة متدنية (+) في المؤشر 15 والذي يقيس الفعالية في تحصيل مدفوعات الضرائب كما

حصلت اليمن على 3.0 درجة في مؤشر كفاءة تعبئة الموارد المالية (Efficiency of Revenue Mobilization) المتضمن في تقرير التقييم المؤسسي والسياسات القطرية للبنك الدولي لعام 2014م، وهذا يعني أن درجة اليمن كانت ضعيف إلى حد ما Moderately Weak.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عن مشاورات المادة الرابعة 2013، يشكل انخفاض الإيرادات الضريبية أحد التحديات الرئيسية للموازنة العامة في اليمن، نظراً لانخفاض نسبتها إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي نصف النسبة المحققة في تلك الدول التي تتشابه أوضاعها مع اليمن والتي تصل إلى 13.5%.

وتواجه استدامة المالية العامة تدني حجم الإيرادات الضريبية والتي ترجع إلى العديد من الأسباب، أهمها: التهرب الضريبي الناتج عن كتمان النشاط كليا أو جزئياً وعدم فعالية جهاز مكافحة التهرب الضريبي، ضعف كفاءة الجهاز الضريبي من حيث التأهيل والتدريب وعدم كفاية إعداد المراقبين، وضعف مستوى الشفافية في الإجراءات، ضعف قواعد المعلومات الضريبية وعدم تطبيق رقم ضريبي موحد لجميع المكلفين.

تواضع

وتشير بيانات الرقابة السنوية عن مراجعة الحسابات الختامية

للموازنات العامة -التي يقدمها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة سنوياً إلى مجلس النواب- إلى أن أحد أسباب اختلال هيكل الموازنة العامة للدولة يعود في جانب منه إلى استمرار تدني وتواضع الإيرادات الضريبية، بحيث لم تتجاوز نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الـ 7%، وهي نسبة متدنية مقارنة بالطاقة الضريبية المتاحة في الاقتصاد اليمني والتي قدرت بحوالي 19%، أو بالمقارنة بالإصلاحات قد تركزت بصورة أساسية على تطوير وتحديث وتعديل التشريعات القانونية بصورة أساسية دون أن يواكب ذلك إصلاحات موازية قوية وحقيقية للإدارة الضريبية والجمركية.

وخلصت إلى عدم توفر الزيادة السياسية لصناع ومتخذي القرار وخاصة المستويات القيادية العليا والحكومة لتنفيذ إصلاحات حقيقية وجذرية للنظام الضريبي ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة الضريبية، خاصة في ظل سيطرة القوى السياسية والجهات الاجتماعية على القرار الاقتصادي، أو على الأقل ارتباط المصالح بين رجال الأعمال والقوى السياسية، وأحياناً ممارسة القوى السياسية للأعمال والأنشطة التجارية بصورة مباشرة وغير مباشرة وكذلك تدخل القوى السياسية والجهات الاجتماعية في شؤون وأعمال الجهاز الإداري للضريبة.

الإصلاحات

وترى الدراسة انه تم تنفيذ الإصلاحات استجابة لمطالب المانحين لليمن وفي مقدمتهم مؤسستي البنك الدولي وصندوق البنك الدولي وفق تصورات خبراء هاتين المؤسستين ودون مراعاة للبيئة الداخلية لمصلحتي

رأي اقتصادي

د. أحمد إسماعيل البواب

Email ahmedalibawab@hotmail.com

السياسة والسياحة

إن صناعة السياحة في معظم بلدان العالم انبعتت من جديد ونفضت عن كاهلها غبار الأيام العجاف واستعادت عافيتها السياحية معززة بالأمن والاستقرار وسياسة حكيمه وبنى تحتية ومعمارية وفندقية حديثة حققت نمواً سياحياً مطرداً ومن المتوقع أن يتجاوز عدد السياح القادمين إليها خلال هذا العام ملايين الزوار.

ومن هذا المنبر أؤكد أن هناك رابطة قوية بين صناعة السياحة والسياسة بالإضافة إلى أنه يوجد روابط وثيقة بين صناعة السياحة والأمن والاستقرار ومختلف الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة.

فالصناعة السياحية في بلادنا ومختلف بلدان الوطن العربي مقيدة بهواجس الأمن والاستقرار والسياسة وما شابهها، واليمن والدول العربية تعتبر من أغنى البلدان بالمقومات الطبيعية والتاريخية والدينية والثقافية إذ تمتلك مجتمعة ما يصل إلى 60% من المخزون الثقافي العالمي إلا أنه من الملاحظ أن بلادنا وبلدان الوطن العربي تأتيان في أدنى مراتب الخريطة السياحية العالمية والحركة السياحية فيها لا تمثل سوى خمسة إلى ستة بالمائة، ولو نظرنا إلى القوة الكامنة في السياحة العربية، اليمينية نجد أنها كبيرة ومتنوعة مما يتحتم على بلادنا وكافة البلدان العربية توفير الأمن والاستقرار والانسجام السياسية وبذل المزيد من الجهود والتعاون لتوسيعها وتطويرها وتبادل الأفكار والآراء والمصالح وبلورة الاستراتيجيات والأهداف والسياسات الموحدة التي تزخر بالحيوية وبالموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة حتى يسهم قطاع السياحة العربية بتجويد صناعة السياحة وتحويلها إلى مقاصد عربية وعالمية خلال هذا العقد والعقود المقبلة بما يخدم الجميع والمصالح المشتركة.

تفريغ 54 ألف طن من القمح

الروسي بميناء عدن

عدن /سبأ
أفرغت في أرصفة ميناء الملا بعدن أمس نحو 54/ ألف طن من مادة القمح الروسي وحسب إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن تلقت لوكالة الأنباء اليمينية /سبأ/ أن شحنة مادة القمح الروسية المفرغة والمخصصة لمصنع صوامع الغلال بعدن سيوزع حصص استهلاكية منها إلى الأسواق التجارية لأمانة العاصمة وبعض محافظات الجمهورية لتلبية وتأمين احتياجات المواطنين من مادة القمح . وأوضحت الإحصائية أن عدداً من السفن التجارية المحملة بالمواد الغذائية ومواد البناء وسفن الحاويات وناقلات المشتقات النفطية والغاز المسال تنتظر خارج ميناء عدن لدخولها أرصفة الميناء لتفريغ حمولتها من تلك المواد وتسويقها إلى الأسواق المحلية للغرض نفسه بما فيها محطات وقود المحروقات.